والتعزية عنه... فإذا وافقت هذه المعانى هذه الحالات تضاعف حسن موقعها عند مستمعها، ولا سيما إذا أيدت بما يجلب القلوب من الصدق عن ذات النفس بكشف المعانى المختلجة فيها، والتصريح بما كان يُكتم منها، والاعتراف بالحق فى جميعها» (العيار ٢٣ ـ ٢٤) . وهذه علة نفسية تحفز على قوة الاستجابة لمضمون الشعر، أو هى علة تراعى وقوع الشعر مطابقاً لمقتضى الحال فيعظم أثره فى النفوس، ويتضاعف حسن موقعه عند المستمع. ثم نبه ابن طباطبا على ما يمكّن لهذا التأثير ويبعثه سهلاً قوياً عند المستمع، وهو الصدق النفسى بكشف المعانى المختلجة فى النفس بلا تزييف أو إخفاء أو كذب.

وبهذا وضع ابن طباطبا للشعرمعياراً لنقده وهو الفهم الثاقب، ثم حدد علتين لحسن الشعر وقبول الفهم إياه هما: الاعتدال، وموافقته لمقتضى الحال.

الموضوع الخامس: السرقات:

وقف ابن طباطبا من قضية السرقات موقفا وسطا بين استنفاد القدماء المعاني، والإقرار بما حازه المحدثون من لطيف أشعارهم، وبديع ما يُغْرِبونه من معانيهم، وبليغ ما ينظمونه من ألفاظهم، ومُضْحك ما يوردونه من نوادرهم وأنيق ما ينسجونه من وَشْى قولهم. (انظر العيار ١٣) وكان له فى توسطه نظرات تراوحت بين التسجيل والتوجيه.

١ ـ أشفق على المحدثين من تأخر زمنهم «لأنهم قد سُبِقوا إلى كل معنى بديع، ولفظ فصيح، وحيلة لطيفة، وخلابة ساحرة، فإنْ أتوا بما يقصرعن معانى أولئك [أى القدماء]ولا يُرْبى عليها لم يُتَلَقَ بالقبول، وكان كالمطَّرَح المملول» . (العيار ١٣) ثم باعد بين القدماء والمحدثين فى الطبع ذاكراً أن المحدثين «أشعارهم مُتَكَلَّفَة غير صادرة عن طبع صحيح كأشعار العرب التى سبيلهم فى منظومها سبيلهم فى منثور كلامهم الذى لا مشقة عليهم فيه» (العيار ١٣ ـ ١٤). وهذا من النقد التسجيلي.

٢ ـ وتأسيساً على تقريره سَبْق القدماء إلى المعانى حذَّر الشاعر المحدث من أن «يُغير على معانى الشعراء فيُودعها شعره، ويخرجها فى أوزان مخالفة لأوزان الأشعار التى يتناول منها ما يتناول، ويتوهم أن تغييره للألفاظ والأوزان مما يستر سرقته أو يوجب له فضيلة» (العيار ١٤) ثم استدرك على نفسه موضحاً طريق الاستفادة من أشعار القدماء دون إغارة عليها، أو سَتْر للمسروق منها، وهو طريق شَحْذ القريحة، وصقل الطبع، بالدُّربة وطول المِراس للنماذج الشعرية الرفيعة. وبهذا يستمد المحدث من القديم ولا يسرق، ويستعين ولا يُغير. ومن أجل ذلك نبه الشاعر المحدث إلى ما جمعه من أشعار منتقاة فى كتاب بعنوان «تهذيب الطبع» وهو من كتب الاختيارات» ليَرْتاض مَنْ تعاطى قول الشعر بالنظر فيه ويسلك المنهاج الذى سلكه الشعراء، ويتناول المعانى اللطيفة كتناولهم إياها، فيحتذى على تلك الأمثلة فى الفنون التى صرفوا أقوالهم فيها» (العيار ١٠).

وبهذا فقد أوقف ابن طباطبا الشاعر المحدث على المحظور والمرغوب، وحثه على إدامة النظر فى اختياراته التى اصطفاها «لتلتصق معانيها بفهمه، وترسخ أصولها فى قلبه، وتصير موادّ لطبعه، ويذوب لسانه بألفاظها، فإذا جاش فكره بالشعر أدَّى إليه نتائج ما استفاده مما نظر فيه من تلك الأشعار، فكانت تلك النتيجة كسبيكة مُفْرغة من جميع الأصناف التى تخرجها المعادن، وكما قد اغترف من واد قد مَدَّته سيول جارية من شعَاب مختلفة، وكطيب تركب عن أَخْلاط من الطِّيب كثيرة، فيستغرب عيانه، ويَغْمض مُسْتَبْطَنُه». (العيار ١٤). وهذا من النقد التوجيهي.

٣ ـ وبعد أن أبان للمحدثين محنتهم مع المعاني، وحذرهم من الإغارة على معانى السابقين وسرقتها، وأرشدهم إلى إختياراته ليحتذوها وتطبع بها قرائحهم ـ عرَّج على الأخذ الحَسَن الذى يتناول فيه الشاعر معانى السابقين

فيبرزها فى أحسن من الكسوة التى عليها، واعتبر ابن طباطبا هذا التناول يوجب الفضل لصاحبه. ومما تمثل به قول دِعْبل :

أُحبُّ الشَّيبَ لما قيل ضيفُ ... لِحُبِّى للضيوف النازلينا

أخذه من قول الأَحْوَص حيث يقول:

فبَان مِنِّى شبابى بَعْد لَذَّته ... كأنما كان ضَيْفا نازلا رَحَلا

(العيار ١٢٣ ـ ١٣٤)

وقول أبى نواس :

تدُور علينا الراح فى عَسْجَدِيَّةٍ ... حَبَتْها بأنواع التَّصَاوير فارس

قرارتها كسرى وفى جنَباتها ... مَهًا تَدَّرِيها بالقِسِيِّ الفوارس

فللخمر ما زُرَّتْ عليه جُيُوبها ... وللماء ما حازت عليه القلانس

أخذه أبو الحسين محمد بن أحمد بن يحيى الكاتب فقال:

ومُدَامةٍ لا تبتغى من ربِّه ... أحدٌ، حَبَاه بها لديه مَزِيدا

قد صُفَّ فى كاساتها صُوَرٌ حَكَتْ ... للشاربين بها كواكبَ غِيدَا

فإذا جرى فيها المِزَاجُ تقسَّمَت ... ذهبا ودُرًّا توأما وفريدا

فكأنهنَّ لَبِسْن ذاك مَجَاسِداً ... وجَعَلْنَ ذا لنُحُورهنّ عُقُودا

فهذا من أبدع ما قيل فى هذا وأحسنه . (العيار ١٢٥ ـ ١٢٦) فلا مآخذه على من تناول معانى سابقيه فكساها أجمل من كسوتها، وأظهرها أجمل وأوفى مما كانت عليه عند السابق.

٤ ـ ثم فصل ابن طباطبا هذا الأخذ الحسن على صورة تيسّر السبيل أمام المحدثين، وتمكن لهم من التوسع فى تناول المعانى دون مؤاخذة. ومجمل ما قاله فى هذا الصدد لا يخرج عن وجوب طبع المعانى المأخوذة بطابع الآخذ، وتميزها

فى شعره عما كانت عليه عند غيره. وفى ذلك يقول: «ويحتاج من سلك هذا السبيل إلى إلطاف الحيلة،و تدقيق النظر فى تناول المعانى واستعارتها وتلبيسها حتى تخفى على نقادها والبصراء بها، وينفرد بشهرتها كأنه غير مسبوق إليها، فيستعمل المعانى المأخوذة فى غير الجنس الذى تناولها منه، فإذا وجد معنى لطيفا فى تشبيب أو غزل استعمله فى المديح، وإن وجده فى المديح استعمله فى الهجاء، وإن وجده فى وصف ناقة أو فرس استعمله فى وصف الإنسان، وإن وجده فى وصف إنسان استعمله فى وصف بهيمة، فإنّ عكْس المعانى على اختلاف وجوهها غير متعذر على من أحسن عكسها واستعمالها فى الأبواب التى يحتاج إليها. وإن وجَد المعنى اللطيف فى المنثور من الكلام، وفى الخطب والرسائل والأمثال، فتناوله وجعله شعرا كان أخفى وأحسن، ويكون كالصائغ الذى يذيب الذهب والفضة المصوغين فيعيد صياغتها بأحسن مما كانا عليه، وكالصباغ الذى يصبغ الثوب على ما رأى من الأصباغ الحسنة، فإذا أبرز الصائغ ما صاغه فى غير الهيئة التى عهد عليها، وأظهر الصباغ ما صبغه على غيراللون الذى عُهد قبلُ ـ التبس الأمر فى المصُوغ وفى المصبوغ على رائيهما فكذلك المعانى وأخَذها واستعمالها فى الأشعار». (العيار ١٢٦ ـ ١٢٧).

وليس ما ذكره ابن طباطبا فى نقل المعانى من الغزل إلى المديح، ومن المديح إلى الهجاء وغير ذلك سوى اجتهاد منه غير مُلزم للشعراء، وإسهام فيما يمكن سلوكه عن طريق عكس المعاني، وتبقى للشعراء حريتهم على ما وصفه فى المصوغ والمصبوغ. ويؤيد ذلك نماذجه التى ساقها فى الشيب، والخمر، وقبلهما فى المدح، إذ لم نجد الآخذ عاكساً للمأخوذ كما يُتَوهم من النص فى توجيهه الشعراء.

لقد اجتهد ابن طباطبا فى وصل قرائح المحدثين بمعانى سابقيهم بجهد يثبت فيه المحدث أصالته، وإبداعه، وقدرته على تطوير المعانى المألوفة، أو صياغتها بما يخرجها من باب السرقة إلى باب التأثر والاستعانة.

٥ ـ ونستطيع باطمئنان النظر إلى ابن طباطبا فى باب السرقات على أنه من المترفقين الذين لا يرون السَّرق إلا فى الإغارة ونقل المعانى بحالها. وآية ذلك ما ذكره فى عقد النثر، إذ استشهد فى الأخذ المستحسن بنص نثرى لعطاء بن أبى صيفى الثقفي، وفيه يعزّى يزيد بن معاوية عن أبيه ويهنئه بالخلافة، ثم أردفه بما استحسنه من أخذ شعرى فى معناه لأبى دلامة يرثى المنصور ويمدح المهدي، وجرى يسرد ما أخذه الشعراء من الكتاب العرب واليونان، فقد ندب أرسطو الإسكندر بقوله: «طالما كان هذا الشخص واعظاً بليغاً، وما وَعَظ بكلامه موعظة قط أبلغ من وعظته بسكوته» (العيار ١٢٧ ـ ١٣٣) . فاختصره أبو العتاهية فى بيت، قال:

وكانتْ فى حياتك لى عِظات ... فأنت اليوم أوعظُ منك حيا

فليس من السرق عند ابن طباطبا أخذ المعنى النثرى ونظمه شعرا، وهو العَقْد ضد الحَلّ الذى هو نثر المنظوم، ولا يخلو النقل من النثر إلى الشعر من تغيير للمنقول على ما شرطه ابن طباطبا فى استحسان الأخذ.

٦ ـ ونبه ابن طباطبا على نوع من الأخذ الذى يستمد فيه الشاعر من معانيه السابقة، فيكررها فى شعره على عبارات مختلفة،وإذا انقلبت الحالة التى يصف فيها ما يصف، قلب ذلك المعنى، ولم يخرج عن حد الإصابة فيه. (العيار ١٣٣).

كقول عبد الصمد بن المعذَّل فى مدح سعيد بن سَلْم الباهلى :

ألا قُلْ لسارى الليل لا تَخْشَ ضَلَّلةً ... سعيدُ بنُ سَلْمٍ ضوءُ كلِّ بلادِ

فلما مات رثاه فقال:

يا ساريا حَيَّره ضلالُهُ ... ضوءُ البلاد قد خَبَا ذُبَالُه

فكما يأخذ الشاعر من غيره، يأخذ من نفسه، وكما يغيّر فى المأخوذ من السابقين، يغير أيضاً فيما يكرره من شعره. وخلاصة ما عرضه ابن طباطبا فى قضية السرقات أنه يرى القدماء وقد استنفدوا المعانى ولم يبقوا للمحدثين سوى سُؤْر لا يفى بما تجيش به قرائح الشعراء المحدثين ـ لذلك عظمت محنة هؤلاء فى المعانى وهو ما أجبرهم على تناول معانى السابقين، إما بالإغارة والسَّرَق، وإما بالأخذ المعتمد على إلطاف الحيلة وتدقيق النظر فى استعمال المعانى المأخوذة حتى تخفى على نقادها، وينفرد الشاعر الآخذ بشهرتها، وهو ما ارتضاه ابن طباطبا وحذّر من السرق.

ثم وجه ابن طباطبا الشعراء إلى كتابه «تهذيب الطبع»، ليمكّنوا لأنفسهم من تعرف مناهج السابقين التى يعليها صاحب العيار دون أن يَغْمط المحدثين حقهم فى بدائعهم، فتسلم لهم معانيهم على درب مشهود، وتلك هى الرواية التى أوصى بها النقدة لمن رام القدوة عند الاحتذاء.

كما جعل ابن طباطبا العَقْد أخذاً مستحسناً، ولم يعدّه سرقا، وكل ما اشترطه فى ذلك كله أن يُطبع المأخوذُ بطابع الآخذ، ويبدو أحسن مما كان من قبل.

الموضوع السادس: الوحدة فى القصيدة:

خاض كثير من النقاد والمؤرخين فى قضية الوحدة فى القصيدة، وكان شاغلهم فيما تناولوه قيام القصيدة على وحدة البيت، يقول ابن رشيق (ت ٤٦٣هـ)فى كتابه «العمدة»: «وأنا أستحسن أن يكون كل بيت قائماً بنفسه، لا يحتاج إلى ما قبله ولا إلى ما بعده، وما سوى ذلك فهو عندى تقصير».[1] ثم عقد ضياء الدين بن الأثير (ت ٦٣٧هـ) فصلاً للتضمين عارض فيه رأى ابن رشيق إذ قال: «وأما المعيب عند قوم فهو تضمين الإسناد، وذلك يقع فى بيتين من الشعر ... على أن يكون الأول منهما مسنداً إلى الثاني، فلا يقوم الأول

(١) العمد ١/ ٢٣٢ .